

تحليل مكونات القاعدة النقدية ومحدداتها في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2018¹
Analysis of the components of the monetary base and its determinants in the Iraqi economy for the period 2004-2018

أ.د. علي احمد درج الدليمي
كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الانبار

الباحثة ريام عامر حميد الفهداوي
كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الانبار
reyamamer1994@gmail.com

تاريخ استلام البحث 2020/ 8 /26 تاريخ قبول النشر 2020/ 10 / 4 تاريخ النشر 2022/ 4 / 3

المستخلص

تسمى المكونات الاساسية لعرض النقود بالقاعدة النقدية والتي تتكون من خلال اصدارات النقود من قبل البنك المركزي عن طريق قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية عن طريق عمليات السوق المفتوحة وتعتبر القاعدة النقدية او الاساس النقدي من صنع السياسة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي، وقد هدف البحث الى توضيح ماهية القاعدة النقدية والوقوف على مصادر واستخدامات تلك القاعدة وتوضيح اهم العوامل المحددة لتلك القاعدة في الاقتصاد العراقي خلال المدة 2004-2018.

وقد تتأثر القاعدة النقدية بجملة عوامل ومحددات تنعكس اثارها بريقة او بأخرى على النشاط الاقتصادي ككل، فالبنك المركزي هو من يمتلك حق اصدار العملات الورقية وسك العملات المعدنية وتوضع هذه الاصدارات في التداول وتحت متناول الجمهور وقد يتحول جزء منها لودائع مصرفية وهذا الجزء يمثل تسرباً من دورة الدخل والذي يؤثر سلباً في القاعدة النقدية. وتوصلت الدراسة الى ان القاعدة النقدية في الاقتصاد العراقي تركز على جانب الموجودات للمعادلة النقدية للبنك المركزي وبالتالي فان اي تغير في مكونات تلك القاعدة سينعكس على حجم القاعدة النقدية للاقتصاد الكلي .

الكلمات المفتاحية : القاعدة النقدية ، الاقتصاد العراقي ، البنك المركزي

Abstract

The basic components of the money supply are called the monetary base, which is formed through money issues by the central bank through the central bank buying government bonds through open market operations. The monetary base and identifying the sources and uses of that base and clarifying the most important determinants of that base in the Iraqi economy during the period 2004-2018.

The monetary base may be affected by a set of factors and determinants whose effects are reflected in one way or another on the economic activity as a whole. The central bank is the one who has the right to issue paper currencies and mint coins, and these issues are placed in circulation and under the public's reach. Part of them may turn into bank deposits and this part represents a leakage from the income cycle Which negatively affects the monetary base. The study concluded that the monetary base in the Iraqi economy is based on the assets side of the monetary equation of the central bank, and therefore any change in the components of that base will be reflected in the size of the monetary base for the overall economy.

Keywords : monetary base , Iraqi economy , central bank

¹ - البحث مستل من رسالة الماجستير (اثر صدمة الانفاق الحكومي على مكونات القاعدة النقدية في العراق للمدة 2004-2018)

المقدمة

ان اعتماد الاقتصاد العراقي على العوائد النفطية والتي ترتبط بدورها بالتقلبات الحاصلة في اسعار النفط الخام التي تتحدد خارجياً جعل سياسة الانفاق الحكومي يشوبها الكثير من التقلبات تبعاً للتغيرات الحاصلة في تلك العوائد، وبالتالي فان لهذه التقلبات اثاراً كبيرة في المجلات النقدية الموجودة في الاقتصاد طالما ان تلك المجلات متأينة من الهيمنة المالية للسياسة المالية. فصدّات الانفاق العام ستقود الدولة الى انفاق المزيد من الاموال في التداول وهذا لا يتم الا من خلال اتباع سياسة مالية ونقدية توسعية، اي بمعنى ان المكونات الاساسية للقاعدة النقدية سوف تزداد، ولذلك فان التعامل مع العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية سواء تلك المتعلقة فيها من جانب مصادرها او من حيث الاستخدام ينبغي ان يكون بحذر طالما ستتعرض آثاره في الاقتصاد الكلي عن طريق الزيادات المتحققة في مستويات عرض النقود، كون ان جانب المطلوبات في ميزانية البنك المركزي تمثل جانب المطلوبات في المعادلة النقدية وهذا يشتمل على مستويات عرض النقود المختلفة ومن ثم فإن اي تغيير في هذا الجانب سينعكس على الطلب الكلي للأفراد ومن ثم على النشاط الاقتصادي ككل.

اهمية البحث: تتضح اهمية بحثنا من الدور الاساس الذي تؤديه القاعدة النقدية ومكوناتها لاسيما تأثيرات مستويات عرض النقود في الاقتصاد والذي بحسب المدرسة الكينزية فان الطلب الكلي يمثل الجوهر الاساس لتحريك النشاط الاقتصادي وهذا العامل متوقف على مستويات عرض النقد.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة بحثنا في ان القاعدة النقدية لها انعكاسات خلفية وارتباطات امامية وهذا ما يتعكس على مصادر واستخدامات تلك القاعدة وبالتالي فان المشكلة الاساسية تتمحور في اي العوامل يمكن ان تؤثر بشكل كبير ولها انعكاسات على النشاط الاقتصادي ككل.

فرضية البحث: يفترض البحث ان هناك مجموعة عوامل مؤثرة في مكونات القاعدة النقدية وبالتالي فان اي تغيير في تلك المؤثرات سينعكس سلبياً او ايجاباً على القاعدة النقدية.

هدف البحث: يبرز هدف البحث من سعيه الى توضيح ماهية القاعدة النقدية والوقوف على مصادر واستخدامات تلك القاعدة وتوضيح اهم العوامل المحددة لتلك القاعدة في الاقتصاد العراقي خلال المدة 2004-2018.

المحور الأول : مفهوم القاعدة النقدية ومكوناتها

أولاً : مفهوم القاعدة النقدية

تعرف القاعدة النقدية بانها عبارة عن مجموع العملة في التداول مضافاً اليها ودائع المصارف الموجودة لدى البنك المركزي ويشمل هذا ودائع الاحتياطيّات النقدية للمصارف لدى البنك المركزي والتي يكون البعض منها احتياطات قانونية والبعض الآخر احتياطيّات فائضة تعكس رغبتها في زيادة الاحتياطيّات النقدية، وان لنقطة الأساس للقاعدة النقدية الدور المؤثر في حجم الودائع الجديدة والتي تقوم البنوك التجارية بخلقها وبالتالي تؤثر في عرض النقود.

ان التوسع في القاعدة النقدية يؤدي الى زيادة حجم الاحتياطيّات المصرفية وكذلك يقوم بمنح البنوك التجارية قدرة كبيرة في مجال منح الائتمان وذلك من اجل القيام باستثمارات مالية لان الودائع المصرفية تعتبر جزء من عرض النقود. وان الزيادة في حجم الاحتياطيّات النقدية وكذلك الزيادة في الودائع الجديدة يؤدي الى ارتفاع الحجم الكلي لعرض النقود. ومن خلال ذلك تستطيع السلطات النقدية ان تسيطر على التغيرات التي قد تحدث في عرض النقود،

وذلك من خلال العمل على مراقبتها للقاعدة النقدية. وان هذا التحكم الأخير يتيح سلطة تحكمية للودائع التي تعمل البنوك التجارية على خلقها(حسين، 2014 : 92-93).

وتسمى القاعدة النقدية بالنقد عالية القوة ؛ وذلك لان كل زيادة تكون في القاعدة النقدية تعمل على زيادة وحدات عرض النقود (عبيد، 2017 : 161)، وان القاعدة النقدية تعتبر جزء مهم من عرض النقود وذلك لان اي زيادة في القاعدة النقدية او الاساس النقدي يولد زيادة مضاعفة في المعروض النقدي، مع ثبات العوامل الأخرى التي من الممكن ان تؤثر في القاعدة النقدية، ولهذا السبب سميت القاعدة النقدية بنقد عالية القدرة والمعادلة الآتية للقاعدة النقدية (عبد الحميد، 2010 : 263).

$$MB = C + R \quad \dots (1)$$

إذ أن:

MB = قاعدة نقدية .

C = العملة المتداولة .

R = الاحتياطات المصرفية.

2-مكونات القاعدة النقدية

1- الارصدة النقدية الجاهزة: وتتألف من الموجودات المالية المستعملة في وسائل الدفع المباشرة خلال العمليات التجارية من دون تحويلها الى شكل اخر من اشكال النقود وتشمل الأموال النقدية الجاهزة والتي تتكون من (بن عبدة وسليم، 2016 : 7-8) :

- الأوراق المالية المتداولة او النقود الورقية: وهي عبارة عن أوراق مصرفية تكون في تداول الجمهور.
 - نقود التجزئة : التي تكون موضوعة في التداول التي تقوم الخزينة بتصديرها وتكون لها قوة ابراء محدودة.
 - ودائع تحت الطلب (نقود كتابية): وهي حسابات تحت الطلب وتكون باسم الافراد والمؤسسات.
- 2-الأموال شبة النقدية: وهي عبارة عن الودائع التي لا يمكن التداول بها بصورة مباشرة بواسطة الشيكات او الحوالات وانها تشمل: الودائع تحت الطلب: تتميز هذه الودائع بخصائصها التي تميزها عن غيرها من الودائع، انها تكون دائماً تحت تصرف أصحابها، ويستطيع اللجوء الى سحبها كلياً او جزئياً ومتى ما طلبها ومن دون اشعار، ولا يمكن للبنك المركزي ان يقوم بوضع شروط او قيود امام أصحابها عند عملية السحب، ومقابل ذلك لا يمكن الاستفادة من فوائد هذه الودائع، وعلى الرغم من ان البنك المركزي يقوم باستعمال هذه الودائع خلال منح القروض (عبد الله، 2015 : 29).

1- العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية: تتأثر القاعدة النقدية بالتغيرات الحاصلة في احدى مكوناتها وبالتالي فان اي تغير قد يحصل في احد مكونات الاساس النقدي سوف تنعكس اثاره على القاعدة النقدية اجمالاً وقد تختلف تلك الآثار بحسب العلاقة التي تربط الاساس النقدي بتلك المكونات ففي بعض الاحيان تكون علاقة التأثير ايجابية وحياناً تكون سلبية وسنبين تلك العلاقة ونوع التأثير وكما يأتي (بكر، 2008، 45-49):

1- الاحتياطي القانوني على الودائع الجارية (RD) والودائع الآجلة (RT): يحدث هذا التغير في نسبة الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي على الودائع اثاراً مختلفة في القاعدة النقدية، فعندما تقرر السلطة النقدية رفع نسبة الاحتياطي الالزامي على الودائع فان ذلك يحد من قدرة البنوك في منح الائتمان وبالتالي من التوسع في عرض النقود والذي يتحقق من خلال آلية عمل المضاعف، فزيادة الاحتياطي القانوني تؤدي الى خفض

مضاعف عرض النقود اذ توجد علاقة عكسية بين قيمة المضاعف وبين نسبة الاحتياطي الالزامي (دانيالز، 2012: 155).

2- نسبة السيولة (C) ان قيام الافراد باتخاذ قرارات يترتب عليها زيادة نسبة السيولة مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة سترتبت عليها تغير في مضاعف عرض النقود ومن ثم انخفاض عرض النقود وهذا سينعكس سلباً في مضاعف عرض النقود لان زيادة الاموال السائلة لدى الجمهور مقارنة بحجم الودائع سوف يقلل من قدرة البنوك على منح الائتمان وبالتالي انخفاض مضاعف عرض النقود.

ج- الاحتياطي الاضافي (ER) عند قيام الجهاز المصرفي بزيادة او خفض نسبة الاحتياطيات الاضافية فان ذلك سيؤثر في مضاعف عرض النقود فعندما تقرر المصارف زيادة هذه النسبة فسوف يحد من قدرة الجهاز المصرفي من خلق الودائع عن طريق منح الائتمان وبالتالي انخفاض قيمة المضاعف ومن ثم انخفاض عرض النقود، اي ان العلاقة عكسية بين التغيرات الحاصلة في الاحتياطيات الاضافية وبين مضاعف النقود وعرض النقود (الجميل، 2012: 122).

د-التغير في القاعدة النقدية التي يتحكم فيها البنك المركزي من خلال عمليات السوق المفتوحة: ان قيام البنك المركزي بشراء الاوراق المالية الحكومية عن طريق عمليات السوق المفتوحة مع ثبات العوامل الاخرى سيؤدي الى زيادة القاعدة النقدية الاجمالية ومن ثم زيادة عرض النقود. اي ان العلاقة طردية بين الاساس النقدي وبين شراء الاوراق المالية الحكومية.

هـ- تغير حجم القروض المخصصة: ان زيادة الاقتراض من البنك المركزي من خلال عمليات الخصم ومع ثبات العوامل الاخرى سيؤدي الى زيادة مباشرة في القاعدة النقدية وعرض النقود وذلك من خلال زيادة احتياطيات الجهاز المصرفي وهذا ما يمكنها من التوسع في منح الائتمان وزيادة المعروض النقدي، اي ان العلاقة طردية بين القاعدة النقدية او الاساس النقدي وبين حجم القروض المخصصة من قبل السلطة النقدية.

المحور الثاني: القاعدة النقدية في الاقتصاد العراقي.

تتميز اغلب الاقتصادات النفطية بان الموازنة العامة تُحدّد بدرجة كبيرة مسار التوسع النقدي. فالإنفاق الحكومي وما يترتب عليه من ضخ نقدي وحسابات الجهات العامة في المصارف تتحكم بشكل ملموس في عرض النقود، وأن الحكومة تستطيع بواقع إدارتها للتصرف بالعوائد النفطية ان تحجب تأثير جزء من هذه العوائد النفطية في عرض النقود. وبالرغم من وجود مقابل بالعملة المحلية لهذا الجزء المحجوب، إلا أن هذا المقابل يكون بشكل حساب لدى البنك المركزي وبذلك فهو ليس جزء من عرض النقود وإن عملية الحجب هذه تسمى تعقيم أو إخماد.

اولاً: مكونات القاعدة النقدية في الاقتصاد العراقي: تتكون القاعدة النقدية للاقتصاد العراقي من جانبين يتمثل الجانب الاول بالمطلوبات (الاصول) اما الجانب الآخر فهو جانب الاستخدامات وتمثل النقود المتداولة والودائع المصرفية أهم مكونات الاحتياطيات المصرفية والقاعدة النقدية بشكل عام، وبما ان النقود المتداولة سواء اكانت لدى الجمهور ام لدى الافراد يقوم بإصدارها البنك المركزي فهذا يتفق مع المبادئ الاساسية للسياسة النقدية ووظائف السلطة النقدية التي منحت حق اصدار النقود لتلك المؤسسة.

ويمكن النظر الى القاعدة النقدية هنا من زاويتين الاولى: من حيث مصادر تكوين تلك القاعدة فيمكن ان نرى مصدرين هما (صافي الموجودات الاجنبية+ وصافي الموجودات المحلية) فالمصدر الاول وهو العامل المهم في التأثير على حجم الاساس النقدي او القاعدة النقدية طالما ان الاقتصاد العراقي احادياً يعتمد اعتماداً كلياً على تنقيد

العملة الاجنبية المتأنية من تصدير النفط الخام، وهذا العامل جعل القاعدة النقدية للاقتصاد العراقي مرتبطة ارتباطاً قوياً بالتقلبات الحاصلة بأسعار النفط في السوق النفطية الدولية (السيد علي والعيسى، 2004: 215). اما المصدر الآخر فهو صافي الموجودات المحلية الذي ينصرف الى المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية المحلية. اما الزاوية الأخرى فهي من حيث استخدامات تلك القاعدة والتي سنتطرق لها لاحقاً.

ان التغيرات الحاصلة في هذين المتغيرين تعكس التغيرات الحاصلة في ميزانيات الجهاز المصرفي والتي تعمل بتوجيهات وقوانين البنك المركزي العراقي وهذا يعني ان السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي لها القدرة في احداث تغيرات في القاعدة النقدية هذا من جانب، ومن جانب اخر فان الحكومة هي الاخرى تمارس تأثيراً في القاعدة النقدية من خلال قراراتها الخاصة بحجم الايداعات الحكومية او السندات الحكومية وكذلك الودائع الاجنبية التي يكاد دورها ان يكون محدوداً في تطورات القاعدة النقدية في العراق. ويمكن تتبع مسار القاعدة النقدية ومكوناتها في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2018) من خلال الوقوف على طرق الوصول الى القاعدة النقدية وكما يأتي:

1- القاعدة النقدية حسب المصادر : شهدت السيولة النقدية في الاقتصاد العراقي تغيرات كبيرة للمدة (2004-2018) وهي انعكاس للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي. وتتكون القاعدة النقدية حسب مصادر تكوينها من مصدرين هما صافي الاحتياطات الاجنبية والمقصود بها مبيعات الحكومة من العملة الاجنبية الى البنك المركزي مطروحاً منه مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية الى القطاع المصرفي التجاري، وصافي الاحتياطات المحلية والذي يساوي ديون البنك المركزي على الحكومة، وقد شهدت مساهمة كل مصدر تذبذبات كبيرة طيلة العقود السابقة، الا ان الاثر الايجابي للاحتياطات الاجنبية قد تلاشى في عقد التسعينيات من القرن الماضي؛ وهذا يعكس زيادة الالتزامات الأجنبية للقطر نتيجة للتراكمات السلبية للعقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد هذا من ناحية، فضلاً عن سقوط النظام السياسي ودخول القوات المحتلة والتي سيطرت على مقدرات البلاد الاقتصادية والسياسية. ومنعت الصادرات النفطية التي تمثل المصدر الرئيس للأصول الأجنبية من بلوغ معدلات تصديرها التقليدية للبلاد مطلع مدة الدراسة من ناحية اخرى. وبالإمكان توضيح ذلك من خلال تحليل مكونات القاعدة النقدية بحسب مصادرها وكما مبين في الجدول (1).

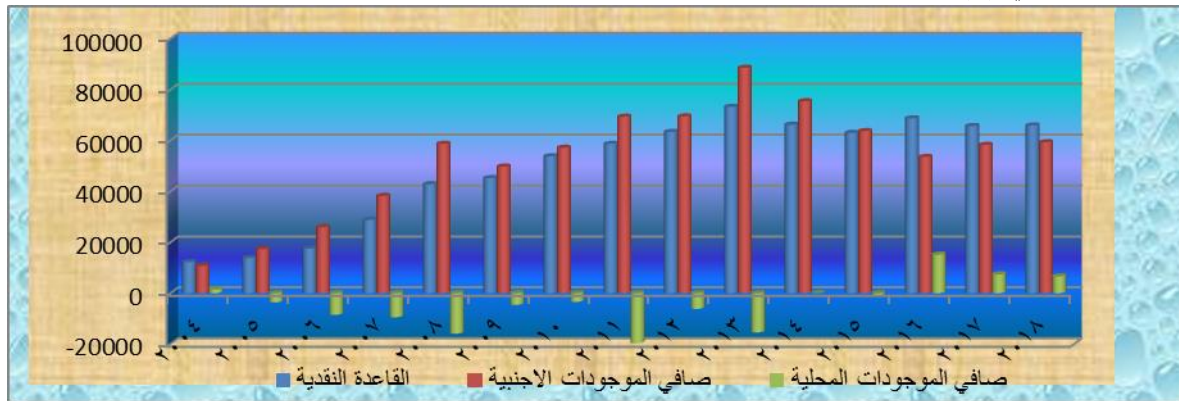
الجدول(1) مكونات القاعدة النقدية حسب المصدر في العراق للمدة (2004-2018) (مليار دينار)

السنوات	القاعدة النقدية (1)	معدل التغير السنوي % (2)	صافي الموجودات الأجنبية (3)	معدل التغير السنوي % (4)	صافي الموجودات المحلية (5)	معدل التغير السنوي % (6)
2004	12219	---	10742	---	1477	---
2005	13795	12.8	17366	61.6	-3571	-341.7
2006	17521	27	25973	49.5	-8452	136.6
2007	28808	64.4	38217	47.1	-9409	11.3
2008	42859	48.7	58718	53.6	-15859	68.55
2009	45270	5.6	49792	-15.2	-4522	-71.4
2010	53810	18.8	57185	14.8	-3375	-25.3
2011	58698	9	69379	21.3	-19681	483.1
2012	63391	7.9	69493	0.1	-6102	-68.9
2013	73259	15.5	88611	15.1	-15352	171.6
2014	66231	-9.5	75446	-10.7	9214 -	-7.3
2015	63049	-4.8	63741	-28.0	-692	-95.4

-2294.0	15183	-16.0	53534	8.9	68717	2016
-51.3	7388	8.90	58303	-4.4	65691	2017
-10.6	6603	1.76	59334	0.3	65937	2018

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة (2004-2018).

تشير التقديرات المبينة في الجدول (1) ان موجودات القاعدة النقدية عام (2004) كانت قيمتها (12219) مليار دينار، مقسمة الى مصدرين صافي الموجودات الاجنبية والتي سجلت (10742) مليار دينار وقيمة صافي الموجودات المحلية البالغة (1477) مليار دينار. ثم ارتفع صافي الموجودات الاجنبية لعام (2005) لتصل الى (17366) مليار دينار مسجلة معدل تغير سنوي بلغ (61.6%) عما كانت عليه في عام(2004)، اذ قامت وزارة المالية ببيع (14.9) مليار دولار من الاموال المحولة من الـ (DFI) والبالغة (18.4) مليار دولار في حين قام البنك المركزي ببيع (10.5) مليار دينار من خلال نافذة بيع العملة، وقد انعكس ذلك على زيادة القاعدة النقدية لتصل الى (13795) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب وصل الى (12.8979%) عن العام السابق، فيما انخفض صافي الموجودات المحلية ليصل الى (-3571) مليار دينار والذي تراجع بنسبة (341.7%) عن العام السابق والذي يبرهن حقيقة الاقتصاد العراقي المبنية اساساً على العوائد النفطية ومدى ارتباط قدرة البنك المركزي العراقي وتأثره في الموجودات الاجنبية حتى يتسنى له التوسع في اصدار العملة المحلية المتداولة في الاقتصاد. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني (1) .



الشكل (1) مكونات القاعدة النقدية حسب مصادرها في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2018)

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

اما من عام(2006 – 2009) فقد تغير صافي الموجودات المحلية نمواً سالباً والتي تشير الى زيادة اقتراس الحكومة من البنك المركزي نتيجة لانخفاض اسعار النفط الخام في تلك الفترة فضلاً عن الركود الاقتصادي العالمي بسبب الازمة المالية العالمية (2008) تطلبت من الحكومة مزيداً من الانفاق لتنشيط الاقتصاد مما ترتب عليها ارتفاع الدين العام الداخلي ليتغير بمعدل (4%) عام (2006) و (50%) عام (2007) و (55%) عام (2009) . وبالتالي فقد ترتب على ذلك ارتفاع القاعدة النقدية لتصل الى ((45270) مليار دينار عام (2009) مقسما الى صافي الاحتياطات الاجنبية والبالغة (49792)) مليار دينار وصافي الموجودات المحلية (-4522) مليار دينار. اما في عام (2010) فقد ارتفع صافي العملة الاجنبية بمقدار (14.8%) ليسجل (57185) مليار دينار، نتيجة الزيادة المتأتية من العوائد النفطية عن العام السابق اذ ارتفع سعر النفط الخام ليصل الى (75.61) دولار بعد ان كان (58.96) دولار عام (2009) اي بزيادة مقدارها (28.2%) مما انعكس ايجاباً على القاعدة النقدية التي ارتفعت بمقدار (18.86%) لتصل الى (53810) مليار دينار. فضلاً عن ذلك فقد ارتفعت الديون الحكومية بمقدار (4911)

مليار دينار اللازمة لتمويل الاتجاه التوسعي لسياسة الدولة. فضلاً عن ارتفاع المضاف النقدي لهذا العام الى (1.12%) بعد ان كان (1.00%) عام (2009) (البنك المركزي العراقي، 2010)

وقد استمرت موجودات القاعدة النقدية بالتذبذب حول هذا المستوى لغاية عام (2014) فقد تراجع رصيد الاحتياطيات الاجنبية بنسبة (10.7%) عما كان عليه عام (2013) والذي يعزى سببه الى انخفاض وحدات السحب الخاصة (SDR) بمقدار (46.3%) وفيما تراجعت فقرة الاستثمارات في البنوك الاجنبية بنسبة (18.7%) والتي انعكست سلباً على القاعدة النقدية التي تراجعت الى (66231) مليار دينار مقارنة مع العام السابق (البنك المركزي العراقي، 2015). اما في عام (2016) فقد انتهجت الحكومة العراقية سياسة تتبنى مجموعة اجراءات اقتصادية ومالية بهدف تقديم الدعم للاقتصاد العراقي الذي يعاني من ازمات متزامنة (داعش، انهيار اسعار النفط، الانفاق العسكري، ازمات اقتصادية)، من خلال اتباع اطاراً جديداً لاتجاه السياسة النقدية (2016-2019)، وقد عملت السياسة النقدية في هذا الاطار على تحفيز الاقتصاد العراقي وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي بما يكفل تحقيق الرخاء للمجتمع العراقي، وقد انتجت تلك السياسة ايجاد مصادر تمويل الموازنة العامة عبر ادوات متعددة (حوالات الخزينة، سندات) وقد تم استخدام تلك الادوات في تسديد مستحقات المقاولين ومستحقات المزارعين، فضلاً عن اعادة توزيع هيكل نسب الاحتياطي القانوني واطلاق (5%) من نسب الاحتياطي الالزامي البالغ (15%) والذي ترتب عليه زيادة عرض النقود ليصل الى (90728) مليار دينار لعام (2016) (البنك المركزي العراقي، 2016).

اما في عام (2017) فقد قدم البنك المركزي العراقي اكبر مبادرة اقراض في تاريخ الاقتصاد العراقي بهدف تنشيط القطاعات الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال دعم القطاع المصرفي بمبلغ (5) ترليون دينار لتمكينها من تقديم القروض المتخصصة وتوفير فرص العمل وتوسيع القاعدة الانتاجية المحلية وتحريك الاقتصاد العراقي (تقرير الاستقرار المالي، 2017).

وفي عام (2018) ارتفع صافي الموجودات الاجنبية ارتفاعاً طفيفاً بنسبة (1.76%) لتصل الى ما قيمته (59334) مليار دينار متأثراً بارتفاع اسعار النفط بنسبة (33.1%) لتصل الى (65.6%) مما ادى الى ارتفاع القاعدة النقدية بمعدل (0.3744%) لتسجل (65937) مليار دينار وقد انعكس ذلك على ارتفاع مستوى عرض النقود ليصل الى (91423) مليار دينار.

2- القاعدة النقدية حسب الاستخدامات: ان القاعدة النقدية من حيث الاستخدام تختلف عنها من حيث المصادر فهنا توظف القاعدة النقدية حسب الاتجاهات التي تنقسم اليها ويتم التعامل بها وكما مبين في الجدول (2).

الجدول (2) القاعدة النقدية حسب استخداماتها في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2018) (مليار دينار)

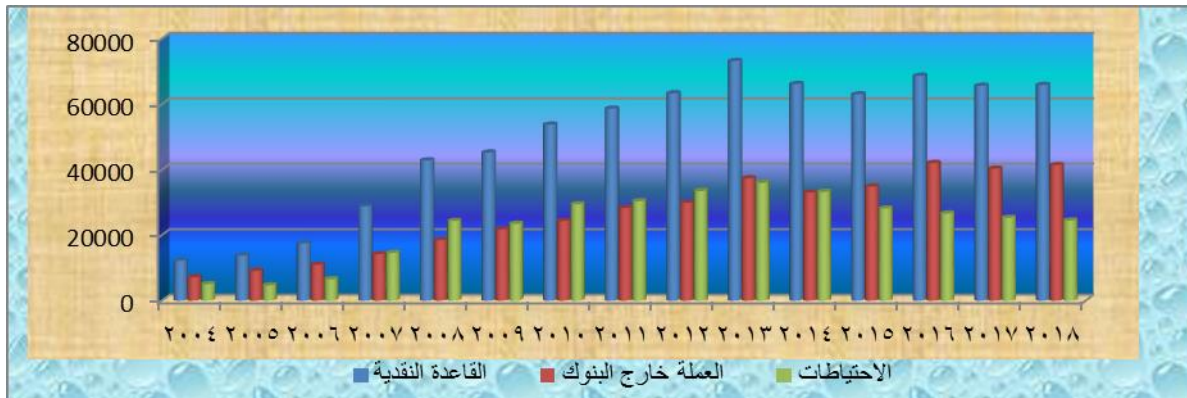
السنوات	القاعدة النقدية (1)	معدل التغير السنوي % (2)	العملة خارج البنوك (3)	معدل التغير السنوي % (4)	نسبة العملة خارج البنوك الى القاعدة النقدية % (5)	الاحتياطيات (6)	معدل التغير السنوي % (7)	نسبة الاحتياطيات الى القاعدة النقدية % (8)
2004	12219		7163		58.6	5056		41.38
2005	13795	12.8	9113	27.2	66.0	4682	-7.3	33.9
2006	17521	27	10968	20.3	62.5	6553	39.9	37.4
2007	28808	64.4	14232	29.7	49.4	14576	122.4	50.5
2008	42859	48.7	18493	29.9	43.1	24366	67.1	56.8
2009	45270	5.6	21776	17.7	48.1	23494	-3.5	51.8
2010	53810	18.8	24342	11.7	45.2	29468	25.4	54.7

51.8	3.2	30411	48.1	16.2	28287	9	58698	2011
52.9	10.3	33544	47.0	5.5	29847	7.9	63391	2012
49.1	-2.2	35997	51.06	2.5	37394	15.5	73259	2013
50.2	16.6	33264	49.8	14.3	32995	-9.5	66231	2014
44.7	-26.3	28194	55.2	-0.4	34855	-4.8	63049	2015
38.7	-5.5	26642	61.2	20.7	42075	8.9	68717	2016
38.5	-4.8	25343	61.4	-4.1	40343	-4.4	65691	2017
37.1	-3.3	24502	62.8	2.7	41435	0.3	65937	2018

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، سنوات مختلفة (2004 - 2018) .

يتبين من الجدول (2) ان القاعدة النقدية تتكون من حيث استخداماتها من العملة خارج البنوك والاحتياطيات الموجودة لدى الجهاز المصرفي العراقي والتي نلاحظ ان القاعدة النقدية موزعة بنسب متقاربة فيما بين المكونين اذ تراوحت نسبة مساهمة العملة خارج البنوك بين (43.1 - 66%) فيما تراوحت نسبة الاحتياطيات بين (33-56%) من اجمالي القاعدة النقدية.

ففي عام (2004) كانت القاعدة النقدية تساوي (12219) مليار دينار تنقسم الى قسمين: الأول: العملة خارج البنوك والتي سجلت (7163) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (58.6%) من اجمالي القاعدة النقدية، الثاني: (احتياطيات القطاع المصرفي) ما قيمته (5056) مليار دينار وقد شكلت ما نسبته (41.3%) من القاعدة النقدية للاقتصاد العراقي، وكما مبين في الشكل البياني (2).



الشكل (2) القاعدة النقدية ومكوناتها حسب الاستخدام في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2018)

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (2)

ثم ارتفع مقدار العملة خارج البنوك لعام (2005) لتصل الى (9113) مليار دينار مسجلة معدل تغير سنوي بلغ (27,223%) عما كانت عليه في عام (2004) وقد انعكس ذلك على زيادة القاعدة النقدية لتصل الى (13795) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (12.8%)، فيما انخفضت الاحتياطيات بنسبة (7.3%) لتصل الى (4682) مليار دينار، وقد يعزى سبب ذلك التراجع الى مرجعية تلك الودائع التي يعود اغلبها الى القطاع الخاص وبما ان التضخم المرتفع يقلل من قيمة النقود لذلك بات البقاء على تلك الاموال في المصارف استثماراً غير مجدي وان العائد على تلك الاستثمارات اقل من معدل التضخم اي ان معدل الفائدة الحقيقي اقل من معدل الفائدة الاسمي لذلك قام قسم من المودعين بسحب ايداعاتهم وهذا ما ادى الى تراجع الاهمية النسبية للودائع في تكوين القاعدة النقدية الى (33.9%).

وقد استمرت العملة خارج البنوك في الارتفاع عام (2006) لتصل الى (10968) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (20.3%) وهذا الارتفاع قد انعكس على القاعدة النقدية لتصل الى (17521) مليار دينار وبمعدل تغير

سنوي وصل الى (27%) وقد ارتفعت الاحتياطيات لتصل الى (6553) مليار وبمعدل تغير سنوي (39.9%). وفي عام (2007) فقد انخفض مقدار العملة خارج البنوك بنسبة (29,759%) لتسجل (14232) مليار دينار فيما ارتفعت الاحتياطيات لدى القطاع المصرفي بنسبة (122.43%) عما كانت عليه في العام السابق لتبلغ (14576) مليار دينار والذي انعكس ايجاباً على القاعدة النقدية التي ارتفعت بنسبة (64%) لتبلغ (28808) مليار دينار، وقد استمر مقدار العملة خارج البنوك بالارتفاع عام (2008) اذ بلغت (18493) مليار دينار وبمعدل يقارب (30%) واستمرت الاحتياطيات بالارتفاع الى ان وصلت الى (24366) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (67.165%) وقد انعكس ذلك على زيادة القاعدة النقدية بنسبة (48,7%) ليسجل (42859) مليار دينار ويعود سبب الارتفاع الى التغيرات الحاصلة في المكونات اعلاه. وقد حققت القاعدة النقدية تغيراً بنسبة (5.6%) لتسجل ما قيمته (45270) مليار دينار عام (2009)، جاءت هذه الزيادة من النمو المتحقق في كمية العملة خارج البنوك التي ارتفعت بنسبة (17.7%) فيما انخفضت الاحتياطيات بنسبة (3.5%) لتصل الى (23494) مليار دينار ويعود سبب تراجع الاحتياطيات الى تراجع الاهمية النسبية للودائع الحكومية بنسبة (1.7%) بعد ان كانت (12.7%) عام (2008) ويرتبط هذا الانخفاض بتراجع العوائد النفطية متأثرة بالأزمة المالية العالمية.

واستمر الحال حول هذا المعدل مع زيادات طفيفة الى عام (2013) فقد ارتفعت القاعدة النقدية بنسبة (15,56%) لتصل الى (73259) مليار دينار وهي اعلى قيمة تسجلها القاعدة النقدية طيلة مدة الدراسة، ويعود سبب هذا الارتفاع الى الزيادة الحاصلة في الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي العراقي الذي وصل الى (73.3) ترليون دينار بعد ان كانت (63.4) ترليون دينار عام (2012)، بينما انخفضت الودائع الحكومية بنسبة كبيرة وصلت الى (70.4%) مقارنة مع العام السابق، الا ان الزيادة الحاصلة في الاحتياطي النقدي عوضت الانخفاض الحاصل في الودائع الحكومية مما رفعت من القاعدة النقدية.

ثم تراجعت بعد ذلك خلال العامين (2014 و 2015) نتيجة الاحداث الامنية المضطربة والتي رافقها تراجع في حجم العملة في التداول وانخفاض الاحتياطيات النقدية لدى الجهاز المصرفي وصولاً لعام (2016) الذي شهد انتعاشاً نسبياً في حجم القاعدة النقدية وجاءت هذه الزيادة نتيجة ارتفاع العملة خارج البنوك بنسبة (20.7%) لتصل مساهمتها الى (61%) من اجمالي القاعدة النقدية وتعزى أسباب تلك الزيادة الى اعادة العمل بقرار البنك المركزي العراقي وتفعيل نوافذ الاستثمار بالدينار العراقي لمدة (14-30) يوم مما ادى الى زيادة التسهيلات المصرفية بنسبة (679.4%).

اما في العامين (2017 و 2018) فقد انخفضت القاعدة النقدية عما كانت عليه في عام (2016) ويعود سبب ذلك الى انخفاض التسهيلات المصرفية بنسبة (54.4%) نتيجة لانخفاض ارصدة الودائع لأجل (30,14,7) يوم، فضلاً عن الغاء العمل بقانون الاستثمار لأجل (14) يوم وايقاف السماح بالاستثمار للمصارف الحكومية بموجب قرار مجلس ادارة البنك المرقم (139) في (2017/11/7). وقد استمر الارتفاع في العملة خارج البنوك خلال (2017 و 2018) وقد سجلت العملة خارج البنوك خلال (2018) ما قيمته (41435) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (2.706%) وقد انعكس ذلك على زيادة القاعدة النقدية بالمقدار (65937) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (0.3744%) واستمرت الاحتياطيات بالانخفاض وسجلت (24502) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (3.31%)

ثانياً: العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية : إن السلطة النقدية لا تملك القدرة الكافية في السيطرة على العوامل المؤثرة في مكونات الاحتياطيات المصرفية التي تمثل جانباً الاستخدامات. فالودائع الحكومية تكون خاضعة لقرارات

الحكومة، وسلوك الأفراد الانفاقي يخضع لتأثير عوامل ذاتية وموضوعية كالدخل والثروة وترتبط أيضاً بسياسات الحكومة والصدمات الفجائية كالظروف الجوية الاستثنائية واضطراب الحياة الاقتصادية والسياسية التي ادت إلى تعطيل عمل المقاصة بين الصكوك المصرفية الأمر الذي يترتب عليه توليد (قروض تلقائية) يمنحها البنك المركزي للمصارف. لذلك يلجأ البنك المركزي إلى استخدام عمليات السوق المفتوحة للتأثير في الاحتياطيات المصرفية للتأثير في معدلات السيولة ومن ثم في القاعدة النقدية. 1- عوامل مؤثرة في استخدامات القاعدة النقدية : هناك العديد من العوامل والمؤثرات الاقتصادية التي تمارس تأثير مباشر وغير مباشر في حجم القاعدة النقدية والكتلة النقدية في الاقتصاد، فالسياسة النقدية لها من الادوات المباشرة وغير المباشرة التي تستخدمها في تحديد حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد والسياسة المالية تمارساً دوراً اخر في توجيه النشاط الاقتصادي من خلال ادواتها الرئيسة كالإيرادات والنفقات، وبما ان الاقتصاد العراقي يعتمد على العوائد النفطية بشكل كبير فانه معرض لصدمات الانفاق السلبية والايجابية وهذا ما سينعكس على القاعدة النقدية من خلال مصادر تكوينها وكما تم توضيحه مسبقاً، وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في القاعدة النقدية للاقتصاد والتي يمكن ان نشير الى اهمها في الجدول (3).

جدول (3) بعض العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2018) (مليار دينار)

السنوات	السندات الحكومية (1)	معدل التغير السني % (2)	نسبة السيولة % (3)	القروض المخصصة (4)
2004	5925061		---	3274
2005	6255578	5.57	10	1984
2006	5307008	-15.16	10	4758
2007	5193705	-2.13	14	5748
2008	4455569	-14.21	16	7512
2009	8434049	89.29	22	81329
2010	9180806	8.85	23	28475
2011	7446859	-18.88	48	35443
2012	6547519	-12.07	52	48940
2013	4255549	-35.00	66	53748
2014	9520019	123.70	68	55482
2015	32142805	237.63	68	55323
2016	47362251	47.34	68	154033
2017	47678796	0.66	68	295405
2018	42485494	-10.89	69	283912

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة (2004-2018).

تعد السيولة المالية من المكونات الاساسية للقاعدة النقدية في الاقتصاد العراقي وهناك العديد من العوامل المؤثرة في حجم السيولة النقدية، فنافذة بيع العملة التي يستخدمها البنك المركزي في تحقيق استقرار اسعار الصرف من جهة وموازنة السيولة النقدية من جهة اخرى تؤثر وبنسبة كبيرة في درجة السيولة، فعندما تسجل مبيعات البنك المركزي للعملة الاجنبية رقماً اكبر من مشترياته فهذا يدل على سحبه لجزء من السيولة النقدية الموجودة في التداول فمن خلال الجدول (3) يتضح ان نسبة السيولة خلال العامين (2005 و 2006) شكلت (10%) ثم ارتفعت نسبة السيولة في العامين (2007 و 2008) وكانت (16%) خلال عام (2008) و (14%) عام (2007) واستمرت نسبة السيولة بالارتفاع في العامين (2009 و 2010) وقد وصلت الى (23%) عام (2010) و (22%) عام

(2009) وجاء سبب هذا الارتفاع للزيادة الحاصلة في عوائد الدولة من مبيعات النفط الخام وتغيير سلم الرواتب للموظفين وزيادة عدد موظفي القطاع العام بنسبة كبيرة جداً والتي تعكس الزيادة الحاصلة في القاعدة النقدية للاقتصاد، وقد استمرت بالارتفاع للمدة (2011-2014) فقد وصلت عام (2013) الى نسبة (66%)، ثم حصل استقرار خلال المدة (2014-2018) وكانت نسبتها مستقرة عند (68%) وارتفعت بنسبة ضئيلة عام (2018) وقد كانت (69%).

واما العامل الآخر المؤثر في القاعدة النقدية هو القروض المخصصة، وهذا العامل مهم جداً في التأثير في القاعدة النقدية من خلال تأثيره في الاحتياطات النقدية لدى المصارف التجارية عن طريق لجوئها الى البنك المركزي لخصم ما لديها من اوراق تجارية ومع بقاء العوامل الاخرى ثابتة فان هذا الاجراء سوف يعزز من الرصيد الاحتياطي لدى المصارف وستتمكن من التوسع في منح الائتمان ومن ثم زيادة العملة في التداول كأحد مكونات القاعدة النقدية من خلال استخداماتها.

وبلاحظ من الجدول (3) ان القروض المخصصة كانت قيمتها (3274) مليار دينار عام (2004) ثم انخفضت عام (2005) اذا بلغت الى (1984) مليار دينار، وبعدها ارتفعت القروض المخصصة في العامين (2006 و 2007) ووصلت الى (5748) مليار دينار عام (2007) بعد ان كانت (4758) مليار دينار عام (2006) وهذا المسار يتماشى مع اتجاهات القاعدة النقدية في العراق المتزايدة التي ارتفعت بنسبة (64.4%).

اما في عام (2010) فقد انخفضت القروض المخصصة لتصل (28475) مليار دينار وبالمقابل نمت القاعدة النقدية بنسبة ضئيلة وصلت الى (18.8%)، ثم ارتفعت القروض المخصصة واستمرت بالارتفاع حتى بلغت عام (2014) (55482) مليار دينار ثم واصلت الارتفاع عام (2016) لتبلغ (154033) مليار دينار مقابل ذلك ارتفعت القاعدة النقدية لتصل الى (68717) مليار دينار عام ((2017، وخلال عام (2018) فقد حدث انخفاض في القاعدة النقدية اذ بلغت (65937) مليار دينار انعكس ذلك على القاعدة النقدية التي نمت بنسبة طفيفة جداً بلغت (0.3%) عن عام (2017)، انظر الجدول (2).

2- العوامل المؤثرة في مصادر القاعدة النقدية : توجد العديد من العوامل التي لها دوراً كبير ومؤثر في تكوين مصادر القاعدة النقدية، وتعد العوائد النفطية من ابرز العوامل المؤثر في القاعدة النقدية للاقتصاد العراقي اذ تمثل المصدر شبه الوحيد للعملة الاجنبية التي تشكل اهم عنصر من عناصر الموجودات في المعادلة النقدية او في موازنة البنك المركزي العراقي. والجدول (4) يوضح الايرادات الكلية للاقتصاد العراقي ونسبة الايرادات النفطية منها.

الجدول (4) الايرادات النفطية ونسبتها الى الايرادات الكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2018) (بمليار دينار)

السنوات	الايرادات النفطية (1)	نسبة من الموازنة العامة (2)	الايرادات غير النفطية (3)	نسبة من الموازنة العامة (4)	الايرادات الكلية (5)	معدل التغير السنوي % (6)
2004	32593011	98.8	395839	1.2	32988850	---
2005	39448514	97.559	987226	2.441	40435740	22.57
2006	46873201	95.552	2182344	4.448	49055545	21.31
2007	51949251	94.514	3015599	5.486	54964850	12.04
2008	77874589	96.561	2766452	3.439	80641041	46.71
2009	42480000	76.72	12900000	23.28	55380000	-31.32
2010	57125786	81.41	13052437	18.59	70178223	26.721
2011	89132475	81.92	19674917	18.08	108807392	55.04
2012	94209574	78.613	25630502	21.387	119840076	10.13
2013	89843593	79.081	23766253	20.919	113609846	-5.19
2014	97072453	92.1303	8291892	7.8697	105364345	-7.25

2015	51375844	77.292	15094409	22.708	66470253	-36.9
2016	44385949	81.578	10023321	18.422	54409270	-18.14
2017	65071965	84.049	12350208	15.951	77422173	42.29
2018	95619875	89.7251	10950020	10.2749	106569895	37.64

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة (2004-2018)

يلاحظ من الجدول (4) ان الإيرادات العامة تعتمد على العوائد النفطية وبنسبة عالية جداً تراوحت بين (76.70-98.81%) وهذا ما يجعل الاقتصاد العراقي بشكل عام وصافي الموازنة العامة بشكل أخص مرتبطة ارتباطاً قوياً بالتقلبات الحاصلة في اسعار النفط في السوق الدولية هذا من جانب، ومن جانب آخر فان التقلبات الحاصلة في العوائد النفطية لها انعكاس على الموجودات الاجنبية والتي تمثل مصدراً مهماً من مصادر تكوين القاعدة النقدية ومن ثم تؤثر في مستويات عرض النقود.

فقد شكلت الإيرادات الكلية عام (2004) حوالي (32988850) مليار دينار وكانت نسبة الإيرادات النفطية منها (98.8%)، في حين بلغت نسبة الإيرادات غير النفطية من الموازنة العامة حوالي (1.2%)، وارتفعت الإيرادات الكلية للمدة (2005-2008) اذ بلغت (80641041) مليار دينار عام (2008) وشكلت الإيرادات النفطية ما نسبته (96.561%) مقابل (3.439%) للإيرادات غير النفطية وكان معدل التغير السنوي (46.71%) استجابةً لتحسن اسعار النفط وهذا ما انعكس على القاعدة النقدية التي ارتفعت من (12219) مليار عام (2004) الى (42859) مليار عام (2008) وجاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة صافي الموجودات الاجنبية التي بلغت (58718) مليار دولار اذ ان الاقتصاد العراقي يعاني من محدودية طرق الحصول على العملة الاجنبية وتركزه على صادرات النفط الخام في الحصول على تلك العملة، وبعد ذلك انخفضت الإيرادات الكلية عام (2009) بنسبة (31.32%-) لتبلغ (55380000) مليار دينار وقد شكلت الإيرادات النفطية من الموازنة العامة ما نسبته (76.72%) في حين بلغت مساهمة الإيرادات غير نفطية من الموازنة (23.28%) ويعود سبب هذا التراجع الكبير الى تراكمات الازمة المالية العالمية التي ادت الى انخفاض اسعار النفط نتيجة لتراجع الطلب عليه.

وخلال المدة (2010-2013) ارتفعت الإيرادات الكلية اذ وصلت عام (2012) الى (119840075) مليار دينار مسجلة معدل تغير سنوي بلغ (10.13%) وقد شكلت الإيرادات النفطية ما نسبته (78.613%) من الموازنة العامة، مقابل (21.387%) مساهمة الإيرادات غير النفطية، وبعد ذلك انخفضت الإيرادات الكلية (2013-2017) متأثرة بالأحداث الامنية التي شهدتها العراق في تلك المدة وانهيار اسعار النفط في السوق الدولية وخروج عدد من الابار النفطية خارج سيطرة الدولة اذ سجلت الإيرادات الكلية عام (2016) ما قيمته (54409270) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (-18.14%) موزعة بين الإيرادات النفطية بنسبة (81.578%) وبين الإيرادات غير النفطية بنسبة (18.422%). وبعد ذلك تحسن الوضع الامني نسبياً ومع ارتفاع نسبي في الطلب على النفط الخام وفرض عقوبات اقتصادية على ايران دفعت بأسعار النفط الى الارتفاع لتنعكس ايجاباً على الإيرادات الكلية التي ارتفعت بنسبة (37.64%) عام (2018) اذ وصلت الى (106569895) مليار دينار وقد شكلت الإيرادات النفطية ما نسبته (89.7251%) في حين بلغت نسبة الإيرادات غير النفطية (10.2749%) من الموازنة العامة .

المحور الثالث: تطور بعض المتغيرات النقدية في الاقتصاد العراقي

تتفاعل المتغيرات الاقتصادية تبعاً لعلاقة الترابط ودرجة التأثير فيما بينها، فالصدمات المالية التي تأتي عن طريق الانكماش او التوسع في الانفاق العام لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة في اغلب المتغيرات الاقتصادية لاسيما المتغيرات النقدية، وهنا تظهر لدينا الهيمنة المالية للسياسة المالية على السياسة النقدية ولكي نتجنب التضارب

والتضاد بين تحقيق اهداف كل من السياستين المالية والنقدية لابد من تحقيق الانسجام والتوافق لدى راسمي تلك السياسات.

1- مستويات عرض النقود في الاقتصاد العراقي : يعد عرض النقود من المتغيرات الهامة في الاقتصاد الكلي والتي تعكس طبيعة النشاط الاقتصادي وتطور الواقع التتموي فيه خلال مدة زمنية محددة ويسمى بالكتلة النقدية، وتتطور مستويات عرض النقود في الاقتصاد العراقي تبعاً للتغيرات الحاصلة في القاعدة الانتاجية او زيادة عدد السكان والظروف الاستثنائية كالحروب والكوارث او التوسع الحاصل في القاعدة النقدية طالما كانت تلك القاعدة تتأثر بشكل كبير في التطورات الحاصلة في اسعار النفط، وبما ان الاقتصاد العراقي يعتمد اعتماداً كلياً على العوائد المتأتية من مبيعات النفط فان اي زيادة او انخفاض في اسعار النفط سينعكس سلبياً او ايجابياً على مكونات القاعدة النقدية. ويمكن ملاحظة مستويات عرض النقود في الاقتصاد العراقي بعد عام (2003) من خلال الجدول (5).

الجدول(5) مستويات عرض النقود والسيولة المحلية في الاقتصاد العراقي للمدة(2004-2018) (مليار دينار)

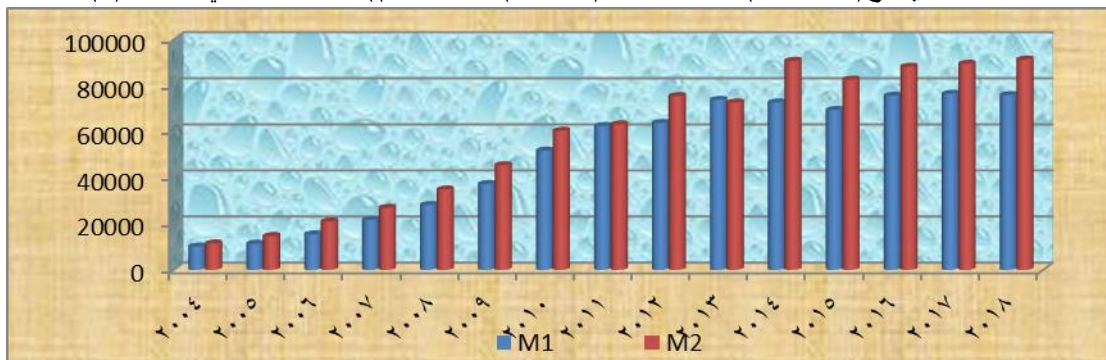
السنوات	M1	معدل التغير السنوي (%)	نسبة عرض النقود الضيق الى GDP	M2	معدل التغير السنوي (%)	نسبة عرض النقود الواسع الى GDP (%)
(1)	(2)	(3)	(3)	(3)	(4)	(5)
2004	10148	---	19.06	11498	---	21.5
2005	11409	12.42	15.51	14699	27.839	19.9
2006	15460	35.50	16.17	21050	43.20	22
2007	21721	40.4	19.48	26956	28.05	24.1
2008	28189	29.77	17.95	34920	29.544	22.2
2009	37300	32.3	28.55	45438	30.12	34.7
2010	51743	38.72	31.92	60386	32.89	37.2
2011	62473	20.73	28.74	63178	4.62	29
2012	63735	2.02	25.07	75466	19.4	29.6
2013	73830	15.8	26.98	72679	-3.69	26.5
2014	72692	-1.54	27.28	90728	24.83	34
2015	69435	-4.48	31.47	82595	-8.96	39.7
2016	75595	8.871	40.58	88182	6.76	43.3
2017	76453	1.13	31.17	89490	1.48	39.5
2018	75873	-0.75	30.2	91284	2.004	36.03

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة، (2004-2018).

يلاحظ من الجدول (5) ان عرض النقود الضيق (M_1) والذي يشمل كل من الودائع الجارية والعملة في التداول بلغ (10148) مليار دينار عام (2004) وشكل ما نسبته (19.06%) من الناتج المحلي الاجمالي، وبعد اضافة الودائع الآجلة الى الـ (M_1) وصل الى عرض النقود بالمعنى الواسع (M_2) والذي يسمى بالسيولة المحلية ما يقارب (11498) مليار دينار وبنسبة (21.5%) من (GDP). وثم ارتفع عرض النقود الضيق خلال العامين (2005 و 2006) اذ بلغ عام (2006) ما يقارب (15460) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي مرتفع وصل الى (35.50%) وبنسبة (16,17%) من (GDP) ويعود سبب ذلك الى التوسع النقدي الحاصل نتيجة لاستبدال العملة العراقية فضلاً عن الاحتياطات النقدية الاجنبية الفائضة والتي مكنت الدولة من التوسع في الانفاق العام، اما عرض النقود بالمعنى الواسع فقد ارتفع بشكل كبير في هذه المدة ليصل عام (2006) الى (21050) مليار دينار ومعدل

تغير سنوي مرتفع بلغ (43,20%) وكانت نسبته الى (GDP) (22%)، ويعزى سبب هذا الارتفاع الى توجهات الافراد بالاحتفاظ بالنقد لدى المصارف او زيادة تلك الارصدة المودعة تفادياً لكلفة الاستبدال او البحث عن ملاذ اكثر ائناً. واستمرت مستويات عرض النقود بالارتفاع المتناقص خلال العامين (2007 و 2008) بعد استكمال تطبيق قانون البنك المركزي العراقي المرقم (56) لعام (2004) والذي على اثره اتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية هادفة الى كبح جماح معدلات التضخم المرتفعة في تلك المدة.

واستمر هذا الارتفاع في مستويات عرض النقود خلال العامين (2009 و 2010) بعد التحسن الحاصل في الاوضاع الامنية وزيادة حجم التعاملات المالية والذي رافقه ارتفاع في العوائد النفطية مما انعكس ايجاباً على اهم مكونات القاعدة النقدية الا وهو الاحتياطي الاجنبية الذي ارتفع بنسبة (53.6%) خلال عام (2008)، فقد وصل عرض النقود عام (2009) الى (37300) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (32.3%) وكانت نسبته الى (GDP) بلغت (28.55%) اما عرض النقود الواسع فقد استمر بالارتفاع ليصل الى (45438) مليار دينار لنفس المدة وبمعدل تغير سنوي بلغ (30.12%) لتشكل ما نسبته (34.7%) من (GDP)، ثم استمر عرض النقود الضيق بالارتفاع خلال عام (2010) ليصل الى (51743) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي مرتفع بلغ (38.72%) وكانت نسبته (31.92%) من (GDP) وكذلك عرض النقود الواسع فقد استمر بالارتفاع فقد وصل الى (60386) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (32.89%) وكانت نسبة (37.2%) الى (GDP)، وكما مبين في الشكل (3).



الشكل (3) مستويات عرض النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2018)

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (5)

استمر عرض النقود الواسع بالتذبذب البسيط من (2011) الى (2014) فقد وصلت (2013) الى (73830) مليار دينار مسجلاً نسبة تغير سنوي بلغت (15.8%) وكانت نسبته (26.98%) الى (GDP)، فيما انخفض عرض النقود الواسع ليصل الى (72679) مليار دينار مسجلاً تراجعاً بلغ (3.69%) ولتصل نسبته الى (26.5%) من (GDP). ثم انخفض عرض النقود الضيق بنسبة (1.54%) عام (2014) ليصل الى (72692) مليار دينار، فيما ارتفع عرض النقود الواسع بنسبة (24.83%) ليصل الى (90728) مليار دينار ليشكل ما نسبته (34%) من (GDP)، وان التذبذبات الحاصلة في مستويات عرض النقود خلال المدة (2011 - 2014) قد تعزى الى عدة عوامل منها التأخر الحاصل في اقرار الموازنة العامة للدولة وعدم اقرارها اصلاً في بعض السنوات.

وخلال عام (2015) انخفض عرض النقود الضيق بنسبة (4.48%) ليصل الى (69435) مليار دينار وشكلت نسبته (31.47%) من (GDP) وكذلك انخفض عرض النقود الواسع بنسبة (8.96%) ليسجل ما قيمته (82595) مليار دينار وما نسبته (39.7%) من (GDP) نتيجة حدوث صدمة انفاق سلبية ناجمة عن تراجع اسعار النفط الدولية والحرب على داعش. وقد عاودت مستويات عرض النقود بالارتفاع خلال الثلاث سنوات الاخيرة (2016،

1017، 2018) باستثناء عرض النقود الضيق الذي انخفض بنسبة طفيفة بلغت (0.75%) ليصل الى (75873) مليار دينار وشكلت نسبته (30.2%) من (GDP) ويعود سبب هذا التحسن الى الاستقرار الامني والاقتصادي الذي يعيشه الاقتصاد العراقي فضلاً عن التحسن الملحوظ في اسعار النفط فضلاً عن الجهود المبذولة من قبل الحكومة العراقية والمنظمات الدولية في سبيل اعادة اعمار المناطق المتضررة جراء الحرب مع عصابات (داعش) الاجرامية.

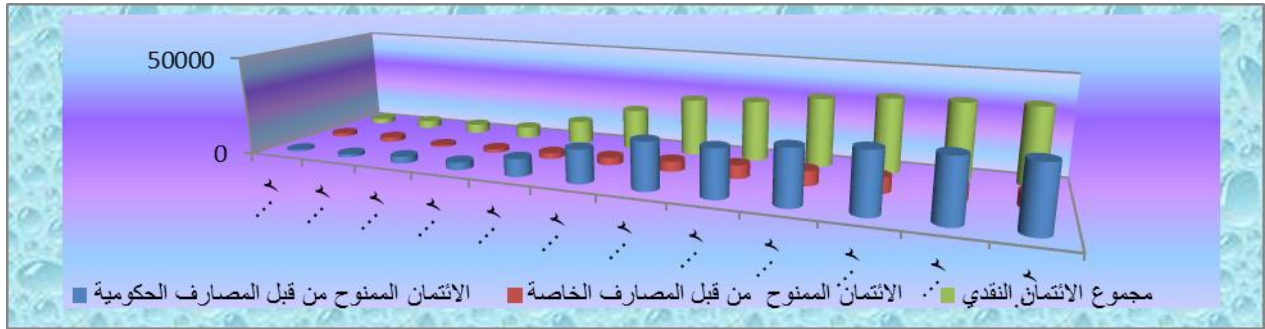
2- تطور بعض ادوات السياسة النقدية في العراق : انعكست صدمات الانفاق الحكومي على مستويات عرض النقود في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة، وهذا ما ادى الى احداث انتقالات متفاوتة في معدلات التضخم ومن ثم قامت السياسات النقدية باتخاذ اجراءات نقدية من شأنها كبح جماح معدلات التضخم المرتفعة وبالتالي فقد عمدت على تغيير اسعار الفائدة تبعاً لمتطلبات تلك المرحلة.

2- تطور الائتمان المحلي : يعد الائتمان المحلي من المؤشرات الهامة التي تعكس مدى تطور الجهاز المصرفي وكلما ارتفعت نسب هذا المؤشر كلما زادت أهمية مشاركة القطاع الخاص بالنشاط المصرفي، من جهة وزيادة حجم التمويل المقدم من قبل القطاع المصرفي في استثمارات القطاع الخاص من جهة اخرى. كما ويعبر ارتفاع هذا المؤشر عن ارتفاع النشاط الاقتصادي الخاص في عملية التنمية الاقتصادية ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي (البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، 2017) الجدول (6).

الجدول(6) تطور صافي الائتمان المصرفي ونسبته الى GDP في العراق للمدة (2004-2018) (مليار دينار)

السنة	الائتمان الممنوح من قبل المصارف الحكومية	الائتمان الممنوح من قبل المصارف الخاصة	مجموع رؤوس الأموال	مجموع الائتمان النقدي	نسبة الائتمان الحكومي الى مجموع الائتمان النقدي %	نسبة الائتمان الخاص الى مجموع الائتمان النقدي %	نسبة الائتمان الممنوح الى رؤوس أموال الجهاز المصرفي %	نسبة مجموع الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي %
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	
2005	553	664	658	1217	45.44	54.56	184.95	2.33
2006	964	1700	898	2664	36.19	63.81	296.65	2.78
2007	1601	2354	1209	3955	40.48	59.2	327.12	3.54
2008	3436	1151	1922	4587	74.90	25.09	238.65	2.92
2009	3762	1928	2437	5690	66.12	33.88	233.48	4.35
2010	8837	2884	2914	11721	75.39	24.61	402.23	7.23
2011	16568	3776	4095	20344	81.44	18.56	496.80	9.36
2012	23340	5098	5908	28438	82.07	17.93	481.34	11.18
2013	23387	6565	7595	29952	78.08	21.92	394.36	10.94
2014	26878	7245	9105	34123	78.77	21.23	374.77	12.80
2015	29077	7675	10172	36752	79.12	20.88	361.30	17.67
2016	29850	7330	11826	37180	80.29	19.71	314.39	18.26
2017	30621	7331	14341	37952	80.68	19.32	264.63	16.71
2018	31440	7510	15434	38950	80.72	19.28	252.36	17.33

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنوات مختلفة ، (2004- 2018).



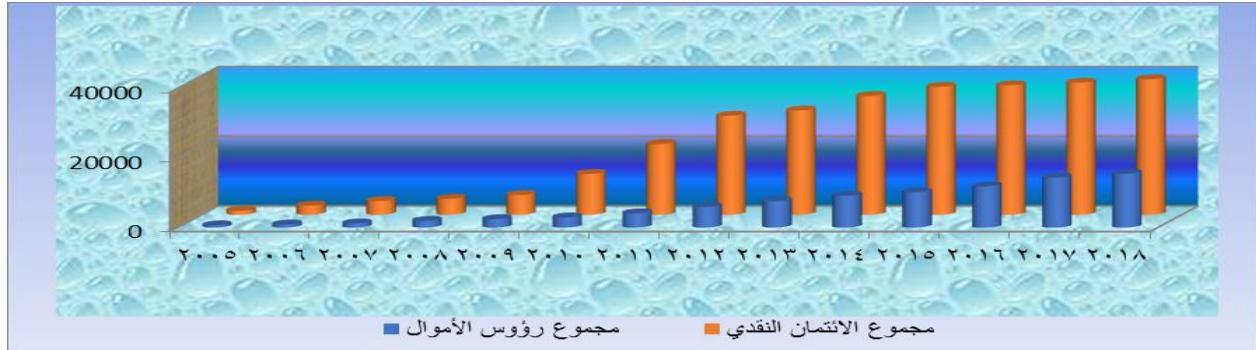
الشكل (4) تطور مسار الائتمان النقدي ومكوناته في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2018)

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الواردة في الجدول (6).

يتضح من الجدول (6) ان مجموع الائتمان النقدي الممنوح من قبل القطاع المصرفي العراقي بلغ (1217) مليار دينار وشكلت نسبة الائتمان النقدي الى الناتج المحلي الإجمالي (2.33%) وفي عام (2006) ارتفع مجموع الائتمان النقدي الى (2664) مليار دينار موزع بين الائتمان الممنوح من قبل المصارف الحكومية البالغ (964) مليار دينار والذي يشكل ما نسبته (36.19%) من اجمالي الائتمان وبين الائتمان الممنوح من قبل المصارف الخاصة البالغ (1700) مليار دينار ونسبة بلغت (63.81%) من اجمالي الائتمان، ثم شهد الائتمان النقدي ارتفاعاً للمدة (2007 - 2010) فقد وصل الائتمان النقدي خلال (2009) الى (5690) مليار دينار وكان الائتمان الممنوح من قبل المصارف الحكومية (3762) مليار دينار ونسبة الى الائتمان النقدي (66.12%) وهذا يشير الى ارتفاع الاهمية النسبية لدور المصارف الحكومية في منح الائتمان مع تراجع اهمية المصارف الخاصة نتيجة الازعاج الأمنية وتخوف القطاع المصرفي من مشاكل التعثر في سداد الائتمان، فضلاً عن سياسات البنك المركزي عن التوسع في منح القروض والسلف. وفي عام (2010) ارتفع الائتمان النقدي اذ وصل الى (11721) مليار دينار وقد شكلت مساهمة المصارف الحكومية بـ (75.39%) من اجمالي الائتمان اذ بلغت اجمالي القروض الممنوحة حوالي (8837) مليار ويعود هذا الارتفاع الى قيام الجهاز المصرفي بمنح قروض وسلف الى موظفيه فضلاً عن ارتفاع القروض الممنوحة للأفراد. في حين كان مجموع الائتمان الممنوح من قبل المصارف الخاصة (2884) مليار دينار ونسبة مساهمة بلغت (24.61%)، وكانت نسبة الائتمان الممنوح الى الناتج المحلي الإجمالي (7.23%) ونسبة الائتمان الممنوح الى رؤوس أموال الجهاز المصرفي (402.23%) وهذا يعني ان الجهاز المصرفي يساهم بشكل كبير في توليد عرض النقود من خلال توظيفه للودائع الموجودة لديه في منح الائتمان للأفراد وبالتالي سيزداد عرض النقود بشكل اكبر.

وقد استمر الائتمان النقدي بالارتفاع الملحوظ في العامين (2011 و2012) فقد وصل الى (28438,20344) ويعزى سبب هذا الارتفاع الكبير الى زيادة الائتمان الممنوح من قبل المصارف الحكومية، اذ ارتفع من (16568) مليار دينار عام (2011) الى (23340) عام (2012) ويعود سبب هذا الارتفاع الى توجهات الحكومة العراقية الى دعم شريحة كبيرة من الفلاحين والمزارعين من خلال اطلاق المبادرة الزراعية ودعم صناديق الاسكان واعطاء المزيد من القروض للأفراد بغية النهوض بالواقع الاقتصادي بغض النظر عن النتائج المترتبة عن تلك الاجراءات. واستمر الائتمان النقدي بالارتفاع البسيط للمدة (2014 - 2018) فقد بلغ عام (2015) (36752) مليار دينار عراقي موزع بين الائتمان الممنوح من قبل المصارف الحكومية البالغ (29077) مليار دينار والذي شكل ما نسبته (79.12%) من مجموع الائتمان النقدي وبين الائتمان الممنوح من قبل

المصارف الخاصة البالغ (7675) مليار دينار وقد بلغت نسبته (20.88%) من اجمالي الائتمان. وتأتي هذه الزيادات الحاصلة في حجم الائتمان النقدي منسجمة مع ارتفاع رؤوس اموال القطاع المصرفي ككل وكما مبين في الشكل (5).



الشكل (5) تطور مسار الائتمان النقدي الممنوح وعلاقته برؤوس اموال الجهاز المصرفي العراقي للمدة (2005-2018) المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

وفي عام (2017) ارتفع الائتمان النقدي ليصل الى (37952) مليار دينار وشكّل الائتمان الممنوح من قبل المصارف الحكومية (30621) مليار دينار لترتفع مساهمته الى (80.68%) من اجمالي الائتمان ومجموع الائتمان الممنوح من قبل المصارف الخاصة (7331) مليار دينار ونسبة الى الائتمان النقدي (19.32%) وقد بلغ مجموع رؤوس الأموال (14341) مليار دينار .

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1- تركز القاعدة النقدية في الاقتصاد العراقي على جانب الموجودات للمعادلة النقدية للبنك المركزي وبالتالي فان اي تغير في مكونات تلك القاعدة سينعكس على حجم القاعدة النقدية للاقتصاد الكلي.

2- يمثل صافي الموجودات الاجنبية المحور الاساس الذي تركز عليه الدولة ووزارة المالية في عملية التوسع في الانفاق الحكومي لما يمثله من مصدر مهم في تكوين القاعدة النقدية في الاقتصاد العراقي وتمكين البنك المركزي من زيادة عرض النقد.

3- عدم فاعلية بعض ادوات السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي كنسبة الاحتياطي القانوني كون الجهاز المصرفي يعزف عن منح الائتمان في كثير من الاحيان وهذا ما جعل السيولة المتوفرة لديه عالية الى الدرجة التي عطّلت فاعلية تلك الاداة.

ثانياً: التوصيات

- 1- ضرورة العمل على تنويع مصادر الإيرادات الأجنبية وتكوين صافي موجب من أجل تعزيز قدرة الدولة من مواجهة النفقات العامة أولاً ومن أجل تعزيز احتياطي العملة الأجنبية للحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي في حالة حصول أي أزمة في العوائد النفطية.
- 2- تشجيع المصارف على التوسع في طرح الائتمان لأفراد المجتمع وعدم العزوف عن ذلك من أجل تمكين الأفراد والمستثمرين من الاستفادة من الخدمات المصرفية المقدمة هذا من جانب. ومن جانب آخر زيادة مصادر تمويل المصارف من خلال الفوائد التي يحققها المصرف من منح القروض.
- 3- تقليل الاعتماد على الدين العام في الحصول على النقد الأجنبي لاسيما الدين الخارجي لما يحمل في طياته من مخاطر وبالتحديد الدين المتحصل من المؤسسات المالية الدولية والشروط التي يفرضها على الدولة المقترضة.

المصادر

- (1) بكر، نجلاء محمد، (2008)، اقتصاديات النقود والبنوك، اكااديمية طيبة، وزارة التعليم العالي الليبي، ط(1).
- (2) بن عبدة، صبرينه وسليم، كريمة، (2016)، علاقة تغيرات أسعار البترول بالاسقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، الجزائر.
- (3) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للمدة (2004-2018).
- (4) البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية للمدة (2004-2018).
- (5) البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي، (2017).
- (6) الجميل، سرمد كوكب، (2012)، المدخل الى ادارة المؤسسات المالية (نظريات وتطبيقات)، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، ط1، جامعة الموصل، العراق.
- (7) حسين، هندرين حسن، (2014)، تطور عرض النقود في العراق للمدة (2001-2009)، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (40).
- (8) دانيالز، جوزيف وديفيد فانهوز، (2012)، الاقتصاد، دار المريخ، ط2، الرياض.
- (9) السيد علي، عبد المنعم و العيسى، نزار سعد الدين، (2004)، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، ط(1)، عمان.
- (10) عبد الحميد، عبد المطلب، (2010)، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، ط(1)، مصر.
- (11) عبد الله، محمد طاهر، (2015)، التأثير المتبادل بين الكتلة النقدية والصيرفة الالكترونية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
- (12) عبيد، باسم خميس، (2017)، تقديرات اثر الدين العام الداخلي على الأساس النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2006-2015)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (19)، المجلد (9).